

صالح المعشر

المعشر يرفض صيغة المجلس التشريعي فوز ساحق للمعشر في الانتخابات النيابية عن دائرة السلط نواب المعارضة يفرضون رقابة شديدة على أداء الحكومة صالح المعشر وزملاؤه يقودون المعارضة الوطنية

١٩٠٦
-
١٩٧٩م

٥



الاجتماعية على الالتزام بالوطن.. كل الوطن ترابا وانسانا، وجهات اربع، وبالامة حاضرا ومستقبلا دون الاحتما بعبارات الاعماق الإستراتيجية والتكتيكية، فالامة هي الجامع الأكبر والواحد لكل الناطقين بالضاد والمتطلعين إلى الأفضل والاحكم.

والكبار هؤلاء يجسدون وعيهم السياسي في مواقف وآراء تجذب الناس ويصبح وجودهم في المجتمع مساحات واسعة للاستقطاب الفكري، يوحد الاتجاهات ويرفع من سوية القناعات ويضع إشارات على معالم المستقبل.

طيب الذكر صالح المعشر يشع في تاريخ الرجل صدق الولاء وطهر القناعة برسالة الأمة العربية ووحدتها، لا يغير مبادئه أو قناعاته بتغيير الظروف والضغوط والمساومات السياسية، كان كل هذا يزيد قوة واصراراً على مبادئه وقناعاته، هذا هو صالح المعشر.

الحديث عن هذا الرجل يزداد ألقا واحتراما لقارئ تاريخه.. والمنصت لحوارات عقدت تذكر كل عام بالشوامخ المضيئة من معالم الكبرياء، خاصة واننا نعيش في حقبة متلاحقة الأحداث، مترامية التغيرات سريعة الإيقاع، صورة وخبراً وتعمل جميعها على طمس الجذور والتركيز على القشور والهوامش لتتمير ما هو مرسوم ومقرر.. الرجال يموتون واقفالهم لوحة على جدار الزمان والمكان.

■ بقلم: محمود سعد عبيدات



ان الحديث عن الأردن والتأريخ له ولرموزه اللامعة تجلية لملاحم هذا الوطن واثره وبيان مراحلها في الحياة السياسية في اطوارها المختلفة، والناظر في تاريخ رموز هذا الوطن ومشاهيره، المستطلع له، يلحظ ان معالي المرحوم صالح المعشر كان من أبرز تلك الرموز الوطنية وبلغها أثراً لما اتصفت به تلك الشخصية من حنكة في العمل السياسي، وكفاءة عالية في الإدارة وقدرة في أداء العمل البرلماني والوزاري، ونظافة في السلوك وحزم في الأمور وجرأة في ابداء الرأي ومرجعية في المشورة وعناد في الدفاع عن الوطن وقضاياها الوطنية والقومية، والصدق في شرف الانتماء الوطني والقومي والإنساني وصدق فيه القول: (غرس في نفوس الناس روح العروبة وافكار الوحدة، وكان عربويا وقوميا الجذور وادني الهوية) فاللتاريخ السياسي للدول يصنعه الرجال الذين تشع سيرهم وتكوينهم الفكري والسياسي والثقافي ونشاتهم

مرجعيات نواب المعارضة في مجلس النواب وخارجه حتى ان بعض الأحزاب تبنت الكثير من طروحاتها الوطنية) ونظرا لكونها من الوثائق الأردنية الهامة التي نوقشت في أول مجلس نيابي أردني سنحتار عدة فقرات منها على الرغم من ان جميع فقراتها -والتي جاءت في سبع صفحات- ذات أهمية كبرى يمكن الرجوع إليها من قبل القوى السياسية المؤطرة حزبيا للاستفادة منها.

عريضة الشباب

– إذا ما تقدمنا من معاليكم وحضرات زملائكم المحترمين أعضاء مجلس الأمة بهذه العريضة المعبرة عن مشاعر كل مواطن فشعورنا يملأنا غبطة وطمأنينة اننا نبينا واننا ذكرنا وبين أيدي من جاءوا يمثلون البلاد في مجلسها الكبير نضع في عريضتنا هذه ما يخالف الشعب من شك وخوف على مقدراته وما يطالب به لتحقيق استقراره وازدهار حياته.

– ان ماساة فلسطين يجب ان لا تنسينا مشاكلنا وقضايانا الهامة الأخرى كما يريد المستعمرون، لأن حل تلك القضايا يؤدي حتما إلى إنقاذ هذا الوطن المقدس وغيره من الاقطار العربية المبتلاة بالعدوان الأجنبي الأثم، وأول ما يقلق بال الشعب الأردني هو هذا الدستور الذي اجمع على انتقاده الشعب الأردني والعرب اجمعين لما تضمنه من عدم احترامه حقوق الشعب وعدم التفريق بين السلطات ولحرمانه مجلس الأمة من ممارسة صلاحياته وحقوقه على الوجه الاكمل فصار اداة ناقصة وغير فعالة لخدمة البلاد وصيانة حقوقها ومقدراتها.. والمهم قوله هنا ان الأمة تريد دستورا صحيحا تضعه لجنة تأسيسية يكفل حقوق الشعب والحكومة معا ويُفرق بين السلطات وتحترم الحقوق والحريات للمواطنين على السواء.

– وما يطعن كرامة هذا البلد في الصميم ويحول دون نهضته واستقراره تلك المعاهدات المتتالية واخرها المعاهدة البريطانية الأردنية لسنة ١٩٤٨م التي استنكرها الشعب الأردني والعالم العربي معا والتي ينظر إليها الفريق الثاني بمنظار مصلحته الاستعمارية فقط فهو قد اخل باهم التزاماته فيها حينما دقت ساعة الحرب والجهاد في الأراضي المقدسة والوزارة الحاضرة كما انها مسؤولة عن تلك المعاهدة فهي مسؤولة كذلك عن سكوتها في حالة عدم قيام الفريق الآخر بتعهداته الاصلية وعرقلة وعلائية لجهود شرق الأردن الحربي في فلسطين.

– وانه لما يجز ان نجد شعبنا وهو يبرز تحت نير الفقر والبؤس والشقاء والحرمان فيجد في ارضه اعظم موارد العالم الطبيعية فهذه مياه نهر الأردن سخرتها الحكومة في عهد ما لمشروع الصهاينة الخطير الذي كون مصانعهم الحربية لإجراء العرب عن ديارهم وتدمير منشآتهم، وهذه مياه البحر الميت مُنحت كذلك لشركة صهيونية تسخر الاملاح الكيميائية في محاربة الجيوش العربية أفلا يجدر بمجلسكم الكريم ان يطالب قورا بإلغاء هذين الامتيازين؟

وعددت العريضة الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة والوزارات السابقة:

١. تصميم الحكومات المتعاقبة على كبت الحريات العامة حينما استعملت قانون الدفاع سيء السمعة.
 ٢. إغفال الحكومة الدعوة الموجهة إلى مجلس النواب من الاتحاد البرلماني العالمي لعدم اكتراثها بتقوية صوت الأردن والعرب في المؤتمرات الدولية الكبرى وعدم دعوة مجلس الأمة لدورات استثنائية لبحث قضية فلسطين وعدم تعيينها رئيسا لمجلس الأعيان لغاية هي اعرف الناس بها.
 ٣. حدوث تدخلات إدارية مؤسفة في شؤون القضاء والحكم، مما يتنافى مع هبة القضاء واستقلاله.
 ٤. تضيق الحكومة على الصحافة واضطرار اربع صحف إلى الاختفاء وعدم موافقتها على منح امتيازات جديدة.
- اما إجراءات الحكومة بحق الشباب وموقف المعارضة منها سيكون من عناوين الحلقة القادمة.

التي يرأسها السيد سمير الرفاعي الذي شكل الحكومة الأولى بعد الاستقلال بتاريخ ٤ شباط ١٩٤٧م وهي الحكومة رقم ٩ في تاريخ الحكومات الأردنية.

المعارضة وعريضة شباب الأردن

كان النواب: صالح المعشر وعبد الحليم النمر وشفيق ارشيدات وعاكف الفايز يقودون المعارضة داخل مجلس النواب وكانوا يمثلون توجهات الحزب العربي الأردني الذي يحصل على الترخيص من قبل الحكومة وانضم إليهم النائب سعيد المفتي وكانت عريضة شباب الأردن المحرك الأساس لأداء هؤلاء النواب الذين أيدوا بكلماتهم في المجلس كل ما جاء في عريضة الشباب وعن دور نواب المعارضة في المجلس النيابي الأول يقول النائب السيد عاكف الفايز ما يلي: (كان اهتمامنا كنواب شباب بقضايا نهم الوطن والمواطن منها قضية فلسطين ووعد بلفور وقضايا محلية وعربية ودولية وقد الزمنا واجبنا الوطني والقومي رفض ما يدور حولنا سياسيا وكان معي في المعارضين: عبد الحليم النمر وصالح المعشر وشفيق ارشيدات ثم جاء فيما بعد وانضم إلينا سعيد المفتي وعندما اراد المجلس اقرار قانون يتعلق باللاجئين اتفقت المعارضة على عدم اكمال النصاب للجلسة حتى إنهاء الدورة وكان المرحوم عبد الله التل حاكما عسكريا في القدس وحسب الاتفاق ذهب عدد من النواب المعارضين لتناول طعام الغداء على مأدبة المرحوم عبد الله التل وكنا أيضاً اتفقنا مع المرحوم الشيخ حمد بن جازي لأداء الصلاة في المسجد في موعد الجلسة وهكذا تغيبنا عن الحضور لتنتهي دورة المجلس دون استكمال



نصابها..).

هؤلاء النواب شكلوا كتلة في المجلس النيابي أطلق عليها كتلة المعارضة لحكومة السيد توفيق أبو الهدي التي خلفت حكومة السيد سمير الرفاعي، والتي تشكلت يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧م ومن هنا بدأت كتلة المعارضة دورها في تفعيل جلسات مجلس النواب وأصبح صالح المعشر في دائرة الضوء مع رفاقه باعتباره وإياهم (صوت شباب الأردن في مجلس النواب وفي خارجه وهم ضمير الشعب الأردني وخير من يمثله). وجاءت عريضة الشباب امتحانا لقدرة نواب المعارضة على تبني مطالب الشعب وشريحتة الشبابية ففي ١١ تشرين الثاني ١٩٤٨م رفع شباب الأردن عريضة إلى مجلس النواب وقعتها: المحامي ضيف الله الحمود، المحامي محمد عبد الرحمن خليفة، المحامي محمود المطلق، المحامي حمدي فريز، المحامي راتب دروزة، المحامي عبد الكريم معاذ، المحامي عطا الله المجالي، المحامي عبد الرزاق خليفة، الدكتور نبيه ارشيدات.

وقد تضمنت العريضة نقدا شديدا للحكومات المتعاقبة وبخاصة حكومة توفيق أبو الهدي التي كما وصفها صالح المعشر في كلمته (تفننت في كبت الحريات العامة حينما استعملت قانون الدفاع لأغراض شخصية) ونظرا لاهمية هذه العريضة والمصالحة لكل زمان ومكان والتي اعتبرها صالح المعشر من أهم بيانات الوعي الوطني لجيل الاستقلال والتي كانت مرجعية من

الحياة البرلمانية - التجربة الأولى

كانت فكرة تأسيس مجلس نواب في شرقي الأردن تراود ذهن الأمير عبد الله منذ إنشاء الإمارة، ففي عام ١٩٢٣م أمر بتأليف لجنة منتخبة من ممثلي الشعب تعمل على وضع قانون الانتخاب، وقامت اللجنة بوضع مشروع القانون وأقرته الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية (جريدة الشرق العربي) ملحق العدد (٥٢) وقطعت الحكومة شوطا في الاستعداد للانتخابات حتى انه تم اعداد قوائم الناخبين في حزيران ١٩٢٤م ولكن الانتقاص من الاستقلال في آب ١٩٢٤م أدى إلى طرح الموضوع جانبا.. وعاد الموضوع للظهور مرة أخرى في عام ١٩٢٦م ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ إلا في عام ١٩٢٨م باعتباره خطوة لاحقة لعقد المعاهدة الأردنية البريطانية ونشر القانون الأساسي، واستبدل اسم مجلس النواب باسم المجلس التشريعي، وكان صالح المعشر من بين القوى السياسية الوطنية التي رفضت وعارضت وهاجمت المجلس التشريعي، واعتبر تأسيس هذا المجلس مقدمة لفرض المعاهدة على الشعب الأردني كونه فكرة بريطانية ولعبة سياسية لمصادرة القرار الوطني وجعل مقدرات البلاد بيد المعتمد البريطاني، ولم ير مجلس النواب النور إلا في عام ١٩٤٧م وكان آخر المجالس التشريعية المجلس الخامس الذي قرر استبدال اسم (إمارة شرق الأردن) باسم (المملكة الأردنية الهاشمية) وفي ٢٥ أيار ١٩٤٦م بويع الأمير عبد الله ملكا على البلاد وأصبح الأردن إحدى الدول العربية المستقلة!! وقد نص الدستور على ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلس النواب المنتخب ومجلس الأعيان المعين من قبل الملك ثم صدر قانون الانتخاب على درجة واحدة للذكور الذين اتموا سن الثامنة عشرة، ويمثل البدو اثنان من مجموع عشرين عضوا.

وجرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٤٧م وحقق صالح المعشر فوزا ساحقا في هذا الانتخابات عن دائرة السلط مع زميله ورفيقه السيد عبد الحليم النمر الحمود، وكانت انتخابات هذا المجلس على درجة عالية من الحرية والديمقراطية، وكانت استجابة لرغبة ولنداء الملك عبدالله الذي طالب بأن تكون الانتخابات حرة وديمقراطية فقال في كتاب التكليف للحكومة: (اننا نعهد اليكم في ان تقوموا بمسؤولية العهد الجديد، مع العلم بأن العهد الجديد عهد حرية واستقلال وعهد إنشاء واجمال يجب فيه التعاون بين الأمة ومجلسها النيابي والحكومة الرشيدة تعاوننا حقيقيا يرمي فيه إلى الوصول للهدف المقصود المعين، ولا شك في ان الناس قد ولدوا احرارا وليس لأحد ان ينتقص من حريتهم أو يتجاوز حقوقهم).

وقد اصدرت الحكومة طواعير برديية خاصة تخليدا لذكرى افتتاح أول مجلس نيابي في الأردن.

اشادت الصحف المحلية والعربية بنزاهة الانتخابات فقالت جريدة (الأيام) الدمشقية في عددها الصادر يوم ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٧م (كانت انتخابات أول برلمان في شرقي الأردن انتخابات حرة ونزيهة تعبر عن عهد بعيد عن سلطة وتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية والسياسية وقد وصفتها الشخصيات الأردنية بالحررة إلى حد بعيد ولم ترتفع أصوات بشجبها أو مقاطعتها أو الطعن بها فيما بعد، وبخاصة من القوى والشخصيات السياسية والحزبية المعارضة).

نعم كانت حرة ونزيهة لأن القوى الوطنية المعارضة حصلت على سبعة مقاعد من أصل عشرين مقعدا وهم: صالح المعشر، عبد الحليم النمر الحمود، عبد القادر التل، شفيق ارشيدات، أمين أبو الشعر، صالح العوران، عاكف الفايز، وستة نواب هم اصدقاء للمعارضة ولا يختلفون كثيرا في توجهاتهم السياسية وهم: سعيد المفتي، فرح أبو جابر، محمد منور الحديد، خليل العمارين، حمد بن جازي، محمود كريشان وبالتالي يمكن اعتبار نواب المجلس الأول من كبار اعيان البلاد، وكانوا عند مستوى نقّة الشعب بهم وكان الرئيس يُعين من قبل النواب بالانتخاب فانتخب هاشم خير رئيسا للمجلس ومن بعده انتخب النائب عبد القادر التل.

كانت مراقبة نواب المعارضة شديدة على تنفيذ برنامج السلطة التنفيذية